التسهيل الجمركي
و المواكبة

- الفسح في محل إقامة المقاولة : تسهيل يعمم على جميع المكاتب الجمركية
- الأنظمة الاقتصادية في الجمرك : ورشة في تحسين مستمر
- صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد : إطار تحفيزي يدعم تنافسية المقاولات
- الجمارك : تعبئة و دعم متواصلان للمشاريع ذات القيمة المضافة للمملكة
- الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص : إطار ديناميكي في إغناء متواصل

1 التسهيل الجمركي و المواكبة

■ الفسح في محل إقامة المقاولة : تسهيل يعمم على جميع المكاتب الجمركية

يعتبر التبسيط وتجريد المساطر الجمركية ورشتان متواصلتان تحظيان بعناية خاصة ومكانة متميزة بين الأولويات الإستراتيجية لإدارة الجمارك حيث تسعى من خلالهما هذه الأخيرة إلى جعل العلاقة مع زبنائها أكثر مرونة وشفافية.

وقد خضعت مسطرة التعشير في هذا السياق إلى تبسيط أكبر سنة 2011 عبر إطلاق المرحلة التجريبية لخدمة الحصول على رفع اليد عند مقر المقاولة و ذلك على مستوى المكتب الجمركي للدار البيضاء الميناء.

وبثبوت إسهام هذه الخدمة في تيسير و تسريع إجراءات سحب السلع، عمدت إدارة الجمارك إلى تعميمها على مجموع المكاتب الجمركية بالتراب الوطني .

الحصول على رفع اليد لدى الفاعل خطوة خطوة

1 - يشعر المصرح في الحال بتسليمه رفع اليد بواسطة رسالة إلكترونية

2 - تحدد على النظام المعلوماتي الدائرة الجمركية التي سيتم إيداع ملف التعشير بها

3 - يقوم بطباعة وثيقة رفع اليد ويتوجه مباشرة لسحب سلعته

4 - يودع ملف التعشير في أجل 8 أيام.

نمو الفسح في محل الإقامة خلال سنة 2013

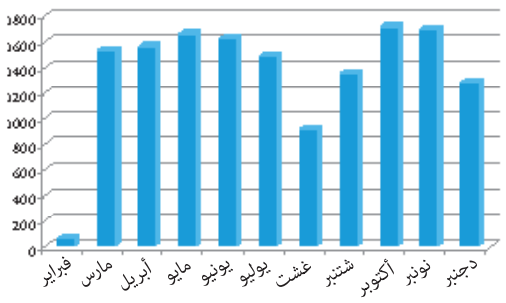

■ الأنظمة الاقتصادية في الجمرك: ورشة في تحسين مستمر

بحكم دورها في تعزيز القدرات التنافسية للمقاولة المصدرة، ومن أجل تحسين موقعها في محيط دولي تطبعه حدة المنافسة، فإن الأنظمة الاقتصادية في الجمرك كانت ولاتزال موضوع تبسيط وتحسين دائمين.

ولهذا الغرض، خضعت مجموعة من الإجراءات للتكييف سنة 2013 وذلك من أجل ملاءمتها مع انتظارات الفاعلين الاقتصاديين ومتطلبات تقليص الآجال وخفض التكاليف.

إنشاء نظام اقتصادي جمركي جديد : التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي مع اعتماد المبادلة بالمثيل

لقد جاء قانون المالية لسنة 2013 بهذا النظام ليتيح للمستفيدين منه إمكانية تصدير بضائع معيبة قصد تعويضها مع الإعفاء التام من الرسوم و المكوس المستحقة.

ويشمل هذا النظام حالتين اثنتين :

- المبادلة بالمثيل مع تصدير البضائع المعيبة قبل استيراد بضائع التعويض؛
- المبادلة بالمثيل مع الاستيراد المسبق لبضائع التعويض قبل تصدير البضائع المعيبة.

وقد تم إنجاز 23 عملية في هذا الإطار.

تسوية أنظمة التصدير المؤقت والتصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي

وضعت إدارة الجمارك خلال سنة 2013 نظامين جديدين يسمحان للفاعلين الاقتصاديين، عبرإيداع تصريح التصدير النهائي، بتسوية وضعية السلع المصدرة مؤقتا تحت نظامي التصدير المؤقت والتصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي والتي لايتم إعادة استيرادها.

ويتعلق الأمر بالنظامين المسميين :

- التصدير النهائي بعد تسوية التصدير المؤقت والتصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي
- التصدير النهائي بعد تسوية التصدير المؤقت والتصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي نحو المناطق الحرة.

وفي نفس السياق وبتشاور مع مكتب الصرف، فتحت خلال سنة 2013 ورشة تهم تسوية حسابات التصدير المؤقت والتصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي بدون القيام بأية إجراءات.

■ صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد: إطار تحفيزي يدعم تنافسية المقاولات

بعزمها على الاستجابة أكثر لمتطلبات و حاجيات المقاولات، حرصت إدارة الجمارك على تطوير نهجها لتصنيف المقاولات لينتقل من مرحلة برنامج التصنيف إلى صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد دوليا.

ويستهدف هذا البرنامج المقاولات ذات مصداقية والتي تتوفر فيها معايير الأمن وتقدم ضمانات على مستوى الشفافية و السلامة وصلابة وضعيتها المالية.

و تمكن هذه الصفة من الاستفادة من عدة امتيازات جمركية وتنمية الأنشطة المرتبطة بالتجارة العالمية.

وقد تم اعتماد 45 مقاولة إضافية تنشط في قطاعات مختلفة من بينها 07 معشرين و 04 ناقلين. بحيث بلغ بذلك مجموع المقاولات المعتمدة 305 مقاولة.

موازاة مع ذلك، عبرت 86 مقاولة من مختلف القطاعات عن رغبتها في الاستفادة من برنامج التصنيف ليصل مجموع عدد الطلبات المودعة إلى 721 طلبا.

على صعيد آخر وتبعا للتوصيات المنبثقة عن أشغال المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة سنة 2013، أنشئت لجنة ثنائية تضم إدارة الجمارك والمديرية العامة للضرائب من أجل البحث في سبل تبني منهجية مشتركة لتصنيف عام للفاعلين الاقتصاديين.

نمو عدد المقاولات المصنفة

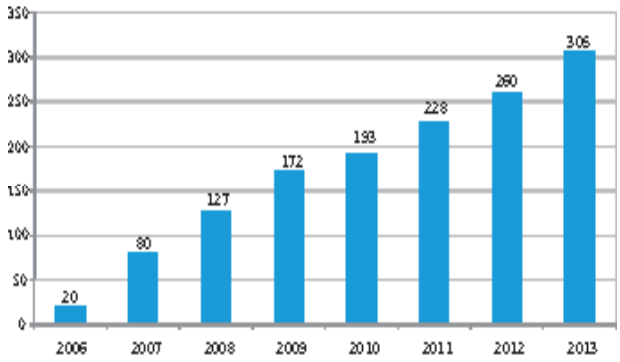

■ الجمارك: تعبئة و دعم متواصلان للمشاريع ذات القيمة المضافة للمملكة

في إطار عملها الهادف إلى دعم الأوراش الوطنية الكبرى، قادت إدارة الجمارك مخططا خاصا لمواكبة المجموعة الكندية «بومباردي أيرونوتيك» ، ثالث مصنع عالمي للطائرات. وهو المخطط الذي ساعد هذه المجموعة على انطلاق أنشطتها في يناير 2013 تحت نظام المستودع الصناعي الحر وذلك بغرض :

- إدخال، مع وقف استيفاء الرسوم والمكوس، المواد أو البضائع المراد تحويلها والمعدات والتجهيزات الضرورية؛
- القيام بعمليات التصدير أثناء الاستغلال؛
- تصدير المخزون المتبقى والمعدات المستوردة نحو المنطقة الحرة للنواصر عند إنهاء أشغال البناء.

■ الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص : إطار ديناميكي في إغناء متواصل

لبنة جديدة أضافتها إدارة الجمارك خلال سنة 2013 إلى بنيان الشراكة التي تجمعها مع القطاع الخاص.

حيث تم إبرام اتفاقيتين إطار مع جمعيتين مهنيتين هما «تجمع الصناعات المغربية للطيران والفضاء» و«الجمعية المهنية للوكلاء البحريين و مستأجري البواخر».

وعلى غرار سابقاتها، فإن هاتين الاتفاقيتين تنصان على خلق أجهزة مكلفة بالحكامة (لجنة القيادة ولجنة التتبع) وإقامة تبادل متواصل من خلال سلسلة من اللقاءات تخصص لدراسة المشاكل المعترضة والحلول المناسبة لها.

وفي هذا السياق، نظمت خلال سنة 2013 موائد مستديرة للتواصل حول التحسينات التي ستضفى على الإطار التحفيزي الذي تضعه إدارة الجمارك على المستويات التنظيمية والقانونية والمسطرية. كما خصصت دورات تكوينية لفائدة مقاولات بعض القطاعات.

مهمة المقاولات الكبرى : في التسهيل أيضا إنصات وإرشاد متميزان

بحكم مسؤولياتها ذات البعد الاقتصادي، عملت إدارة الجمارك على تكريس دورها كإدارة في خدمة المقاولة بالتزامها في خلق ووضع تنظيم أمثل يمنح للمقاولة الكبرى الفاعلة في التجارة الدولية مزيدا من الإنصات والإرشاد.

وفي هذا السياق، تبنت إدارة الجمارك سنة 2013 مفهوم «مهمة المقاولات الكبرى» حيث انبثقت عن هذا التوجه منهجية تهدف إلى تخصيص مخاطب جمركي وحيد للمقاولات المستهدفة يساعدها بشكل مشخصن على تقليص آجال وخفض تكاليف عبور الجمرك بالنسبة للسلع التي تستوردها أو تصدرها (اختيار المسالك المناسبة، المنتوجات والخدمات الجمركية...).